الأنباء
الجمعة 8 يوليو 2011

الأسد وملك البحرين بحثا هاتفياً الأوضاع في بلديهما.. ونزوح مائة عائلة من حماة خوفاً من عملية عسكرية ومظاهرات ليلية في عدة مدن

تأجيل الانتخابات البرلمانية في سورية لأجل غير محدد.. والمعارضة ترفض الحوار
فرنسا تطالب مجدداً بإدانة من مجلس الأمن لنظام الأسد وروسيا تعارض

افراد من الجيش السوري يحملون نعش أحد شهدائه خارج مستشفى دمشق

عواصم ـ وكالات: قالت مصادر سورية «رفيعة المستوى» انه جرى تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى أجل غير مسمى «بهدف إفساح المجال أمام بلورة حياة سياسية تعددية استنادا للتشريعات الجديدة ومن بينها قانونا الانتخابات والأحزاب الجديدان».

ونقلت صحيفة «الوطن» السورية شبه الرسمية في عددها الصادر امس عن المصادر قولها إن البرلمان الحالي سوف «ينعقد الشهر القادم وفق الأصول الدستورية التي تنص على انعقاده في حال عدم إجراء انتخابات وسيكون على عاتقه إقرار القوانين الجديدة (إن لم تقر قبل ذلك) والتعديلات الدستورية وبينها المادة الثامنة من الدستور».

وأضافت «الوطن» المقربة من الحكومة السورية إن حزب البعث الحاكم في البلاد «يجري حوارات داخلية، ويستعد للتأقلم مع المتغيرات» بحيث يصبح الحزب كغيره، وفق القوانين الجديدة، جزءا من الحراك السياسي العام»

وأوضحت المصادر أن الحوارات داخل البعث ستتوج بانعقاد مؤتمر قطري تنتخب فيه لجنة مركزية وقيادة قطرية جديدة.

في غضون ذلك، قالت الصحيفة إن اللقاء التشاوري الذي سيعقد بعد غد سيهدف إلى التشاور في أسس الحوار المستقبلي، وليس الحوار نفسه.

وأضافت أن اللقاء سيضع «أسس هذا المؤتمر المرتقب والذي يفترض أن يرسخ حالة مصالحة وطنية تسمح بشق دروب انفراج أزمة البلاد».

وتابعت «يبدو لنا من حوارات مع المعارضة ومسؤولين محليين أن غاية اللقاء التشاوري لم تدرك بعد».

في هذا الوقت بحث الرئيس السوري بشار الأسد هاتفيا مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الأوضاع في كل من البحرين وسورية.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» امس ان الأسد أكد خلال الاتصال «دعم سورية لحوار التوافق الوطني البحريني الذي دعا إليه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ولكل ما من شأنه حفظ الأمن والاستقرار في مملكة البحرين الشقيقة».

وأشارت الوكالة الى أن الأسد كان تلقى في مايو الماضي رسالة شفوية من ملك البحرين «تتضمن دعم البحرين الكامل لأمن واستقرار سورية ولمسيرة الإصلاحات بقيادة الرئيس الأسد».

أعضاء البرلمان الأوروبي يدعون لمزيد من العقوبات على سورية

سياسيا ايضا، دعا أعضاء البرلمان الاوروبي دول الاتحاد الأوروبي امس الى فرض مزيد من العقوبات على الحكومة السورية لاجبارها على انهاء قمع المتظاهرين المنادين بالديموقراطية.

وفي قرار بشأن الاضطرابات في شمال افريقيا والشرق الاوسط قال المشرعون ايضا ان الاتحاد الاوروبي يجب ان يساعد تركيا ولبنان على انشاء ممر لتقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين الفارين من العنف في سورية.

وقال المشرعون ان مجلس حكومات الاتحاد الاوروبي «يجب ان يواصل توسيع العقوبات المستهدفة لتشمل كل المرتبطين بالنظام (السوري) من اشخاص وهيئات بهدف اضعافهم وعزلهم وتمهيد الطريق لانتقال ديموقراطي».

بدوره اعتبر وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه امس انه «من غير المقبول» عدم تمكن مجلس الامن من ادانة سورية بسبب معارضة روسيا ووصف فرص قيام الرئيس السوري بشار الاسد بإصلاح النظام بأنها «معدومة».

وقال جوبيه خلال مؤتمر صحافي «يبدو لنا من غير المقبول الا يصدر مجلس الامن موقفا حول وضع ليس فقط يتناقض مع قيم الامم المتحدة وانما يمس ايضا الامن العالمي».

ولكن لروسيا رأي آخر حيث جدد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف امس رفض بلاده لموقف الغرب بشأن ممارسة ضغوطا على السلطات في سورية وحدها دون الطرف الاخر في الأزمة السياسية الراهنة من أجل تطبيع الأجواء هناك معتبرا ان هذا الموقف غير مقبول.

في هذا الوقت مازال الوضع الميداني يسيطر على المشهد السوري فيما تتواصل المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام. فبعد ان دخلت القوات السورية الى عدة مدن بهدف قمع المحتجين، نزحت اكثر من مائة عائلة من حماة، وسط سورية، خشية ان تقوم السلطات بعملية عسكرية في هذه المدينة التي يطوقها الجيش غداة مظاهرات ليلية في عدة مدن ردا على مسيرات التأييد التي نظمتها فعاليات نقابية واجتماعية.

يأتي ذلك فيما دعا ناشطون الى التظاهر غدا في يوم «جمعة لا للحوار» التي نادى النظام السوري لعقده مع اطياف من المعارضة والمجتمع السوري في 10 يوليو.

وذكر رئيس المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس «ان اكثر من مائة عائلة نزحت من مدينة حماة باتجاه منطقة السلمية (جنوب شرق حماة)».

واوضح ان النزوح تم «تحسبا من عملية عسكرية يخشى ان يقوم بها الجيش السوري» الذي يطوق المدينة منذ الثلاثاء.

كما اشار الناشط الى «سماع اطلاق نار على جسر مزيريب القريب من المدينة».

كما لفت رئيس المرصد الى تظاهرات ليلية جرت في العديد من المدن السورية «ردا على مظاهرات التأييد» التي نظمتها فعاليات نقابية واجتماعية في هذه المدن.

وأشار الى «تظاهرة ضمت الالاف في ادلب (شمال غرب) وحرستا (ريف دمشق) ودير الزور (شرق) ونوى (ريف درعا) بالاضافة الى مظاهرة ضمت المئات في سقبا (ريف دمشق) وأخرى في تل رفعت (ريف حلب)».

واشار رئيس الرابطة السورية لحقوق الانسان عبدالكريم ريحاوي «الى مظاهرات ليلية جرت في حي الميدان وسط العاصمة وفي الكسوة والتل وزملكا والقابون (ريف دشق)».

واضاف «كما تظاهر المئات في اللاذقية (غرب) وطيبة الامام (ريف حماة) والحسكة (شمال شرق) وفي احياء من حمص (وسط) والبوكمال (شرق) ومعرة النعمان (شمال غرب)».

من جهتها ذكرت صحيفة الوطن الموالية للسلطة «سيطر هدوء حذر على مدينة حماة ، بعد أن قامت الاجهزة الامنية بإزالة الحواجز وفتحت أغلبية الشوارع في مختلف ارجاء المدينة».

واضافت ان السلطات «اعتمدت التهدئة والحوار» مطالبة المتظاهرين «بفتح الطرقات، والسماح للموظفين بالوصول إلى دوائرهم، وعدم الصدام مع الأمن واستفزاز عناصره، وعدم الاحتقان وجر المدينة إلى الخيار العسكري كحل أخير».

واشارت الى ان بعض المتظاهرين «وضع شروطا على السلطات المحلية تتلخص بإعادة المحافظ السابق، وإطلاق سراح المعتقلين، وعدم نزول الأمن إلى الشارع، والتظاهر السلمي يوميا في ساحة العاصي».

وفي جبل الزاوية (ريف ادلب) حيث يجري الجيش عمليات عسكرية منذ منتصف يونيو، فرض حظر تجول غير معلن في عدد من القرى التي شهدت عمليات امنية في اليومين الماضيين اعتقل خلالها نحو 300 شخص، بحسب عبدالرحمن.

وذكر رئيس المرصد «ان حظرا للتجول غير المعلن فرض على سكان كنصفرة وكفر عويد وكفر رومة واحسم وكفرنبل» لافتا الى معاناة السكان نظرا «لعدم تمكنهم من التسوق وشراء حاجياتهم الغذائية».

واشار «الى ان فرض منع التجول هذا لم يمكن المزارعين من الخروج الى حقولهم لحصد محاصيلهم» في تلك القرى.

من جهة اخرى، رفضت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي في سورية الدعوة للمشاركة في اللقاء التشاوري الذي يعقد في العاشر من الشهر الجاري باعتبار ان هذه الدعوة وجهت مع «اجتياح» قوى الجيش والأمن لمدينة حماة ووقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنين.

وقالت هيئة التنسيق في رسالة وجهت الى هيئة اللقاء التشاوري اليوم أمس «ان استمرار السلطة لسياساتها المرفوضة يعزز القناعة بأن السلطة في سورية لاتزال تراهن على الحلول الأمنية للخروج من الازمة التي تغرق البلاد الامر الذي يتنافى مع متطلبات الحوار السياسي».

وقالت الرسالة التي قرأت في مؤتمر صحافي عقدته هيئة التنسيق الوطني «ان قوى المعارضة الديموقراطية قد أعلنت ان الحوار لن يكون مجديا ما لم تتوافر المناخات الملائمة لنجاحه والتي تتمثل في سحب الجيش وايقاف عمليات العنف ضد المتظاهرين والمحتجين ومحاسبة كل من ارتكب جرائم قتل واعتداء خارج القانون والسماح بالتظاهر السلمي دون قيود وإيقاف التجييش الإعلامي وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح جميع المعتقلين من ناشطي الحراك الشعبي ومن معتقلي الرأي والانتماء السياسي والتعهد المسبق بإجراء تعديلات دستورية واسعة تسمح بالانتقال الى نظام ديموقراطي تعددي».

وختمت الرسالة التي قرأها عضو هيئة التنسيق د.عبدالعزيز الخير «ان هيئة الحوار الوطني بتشكيلتها الراهنة مؤلفة بمعظمها من عناصر الجبهة الوطنية التقدمية التي هي جزء من الازمة لا تسمح لنا بالمشاركة».

وقالت الهيئة في بيان ان خيارها هو خيار الشعب السوري «رغم قناعة قوى المعارضة الوطنية الديموقراطية والشخصيات الوطنية في هيئة التنسيق الوطنية من حيث المبدأ بأهمية الحوار واعتباره سبيلا أساسيا للتواصل والتفاعل بين جميع ألوان وأطياف الحيز السياسي لمناقشة وحل الأزمات التي تعاني منها سورية».

وتابعت انها «ترى في الوقت ذاته أن لكل حوار بيئة يجري فيها وبوادر توحي بنتائجه سلبا أو إيجابا وعلامات أو مؤشرات للثقة أو انعدامها فإطلاق الحوار يفترض أن تذهب الأطراف ولديها شكل ما من الثقة بجدواه وهناك اليوم حالة من فقدان الثقة لدى المعارضة والشارع السوري بالنظام القائم ودعواته للحوار».

معارضون سوريون يتحدثون عن نظرتهم إلى الأزمة

دليلة لـ «الأنباء»: أشارك في الحوار إذا كانت نتائجه تؤدي إلى الخروج من الأزمة
وحبش: لم أرَ بحياتي تقارباً بين مطالب المعارضة ووعود الدولة كما هو الآن

خالد العبود

العبود لـ «الأنباء»: هنالك مواجهة استخباراتية في شوارع المدن السورية

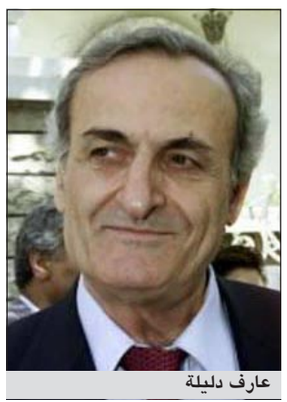
عارف دليلة

محمد حبش

قال المعارض السوري عارف دليلة لـ «الأنباء» انه مازال يدرس الدعوة التي وجهت إليه لحضور مؤتمر الحوار الوطني الذي دعت إليه السلطات السورية والذي سيعقد في العاشر من الشهر الجاري، موضحا أنه ليست لديه معلومات حول كيفية إجراء الحوار وما هي النتائج المهمة المنتظرة من هذا الحوار.

وأضاف دليلة: إذا كانت هناك شروط تضمن أن تؤدي نتائج الحوار إلى الخروج من المأزق فأنا أعارض كل من يعارض هذا الحوار ولكن إذا لم تكن قد توافرت هذه الشروط فهذا هو المأزق.

وشدد دليلة على أنه ضد استخدام العنف ضد أي إنسان حتى لو كان جاسوسا، فالجاسوس حسب تعبيره يعتقل ويحاكم فكيف بمواطن سوري؟!

وأضاف «لابد من تطبيق القانون الإنساني في كل الحالات ولا تفريق هنا بين عنصر أمن ومواطن عادي ومتظاهر وأي شخص، فاستخدام العنف ضد الرأي الآخر سواء من قبل الشرطة أو من قبل أي شخص آخر أمر مدان على قدم المساواة».

وحول ما يقال عن رغبة المعارضة في احتلال السلطة قال دليلة «السلطة ليست هدفا، البعض يستخدم السلطة المطلقة لتحقيق مصالح خاصة فاسدة، منذ أربعين عاما نتحدث عن الفساد.. هناك من سرق الشعب والدولة، إذا كان عبد الحليم خدام يستطيع أن يهدي 200 مليون دولار فيجب أن يعاقب مثله مثل غيره، ولكن الذين أهدوا 200 مليار دولار باعتراف وزير اقتصاد سابق ألا يعتبروا مخربين، أليستت تلك المظاهرات احتجاجا على تلك السياسات؟!».

وقال دليلة قد يوجد مخربون بين المتظاهرين والمخرب يقال عنه مخرب. وحول السياسات الاقتصادية التي انتهجت في سورية خلال السنوات السابقة قال دليلة «مصطلح الفريق الاقتصادي الذي درج في سورية استخدم للتغطية على المجرمين الحقيقيين.. القطاع العام لم يبع من الناحية الشكلية والحقوقية، ولكنه استخدم من أجل استنزافه وتجريفه من الداخل وبمئات المليارات السورية».

وتابع دليلة «منذ أربعين عاما ونتحدث في المجال الاقتصادي.. ولكن على أرض الواقع نحن نتحدث في شيء والسياسة والواقع يسير في اتجاه آخر معاكس تماما لدرجة أن كل الآفات الاقتصادية الاجتماعية مازالت تتضاعف وتنمو وتتزايد في بلدنا ولا تجد حلا، وهذا أحد أهم الأسباب التي تدفع الناس إلى الشارع للاحتجاج وإن كان الاحتجاج يتوافق مع الظروف التي نعيشها».

وأضاف «يكون الاحتجاج طبيعيا في بلد يعيش ظروفا طبيعية أما في بلد غير طبيعي فيكون الاحتجاج غير طبيعي».

وحول ما يسببه المتظاهرون من إزعاج لشريحة من المجتمع السوري قال دليلة «قد يكون هذا الكلام صحيحا في كثير من الأحيان، ولكن الصحيح أيضا أنه وعلى مدى عقود لم يستطع المواطنون الشرفاء أن يعيشوا كشرفاء وكمواطنين، وهذا ليس ردا على ذاك بل هذا وليد ذلك».

ودعا إلى أن يكون لكل إنسان حريته وطريقته في التعبير عن الرأي في إطار ممثليه الذين ينطقون بهذا الرأي أيا تكن نسبتهم ولكن بانتخابات حرة وليست مزورة.

وبشأن اجتماع باريس الذي عقدته أطياف من المعارضة السورية وضم شخصيات فرنسية معروفة بولائها لإسرائيل قال دليلة «من عقد الاجتماع يتحمل مسؤوليته، كل واحد يتحمل مسؤولية حضور هذا الاجتماع أو تنظيمه».

بدوره النائب في مجلس الشعب السوري محمد حبش قال في تصريح لـ «الأنباء»: «لم أر بحياتي تقاربا بين مطالب المعارضة ووعود الدولة كما هو الآن، ففي الخطاب الأخير لرئيس الجمهورية د.بشار الاسد كان هناك سقف عال يشبه ما تطالب به المعارضة، فقد تحدث عن دولة مدنية ديموقراطية متعددة الأحزاب وتحدث عن تعديل المادة الثامنة من الدستور صراحة، علما أن هذه المادة كانت سابقا «تابو أحمر» لا يناقشه أحد، كما تحدث عن أنه لا علاقة مباشرة بين الأمن والجيش والناس، وإنما علاقتهم المباشرة مع الدولة، وأن القضاء والشرطة هما المعنيان بالتعامل مع الناس، وهذا الوعد، وأسميه وعدا، لأننا لم نره على الأرض بعد، يعني إلغاء الدولة الأمنية ويعني قيام دولة مدنية ديموقراطية متعددة الأحزاب يحكم فيها صندوق الانتخابات ويعني أننا سنرى الرئيس بشار بين عدد من المرشحين يتقدمون للانتخابات وهذا هو مطلب المعارضة نفسه، وبالتالي هناك مشترك كثير بين الحكومة والمعارضة».

وحول ما تتعرض له سورية من مؤامرة قال حبش «أنا لا أنكر أن سورية تتعرض لمؤامرة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن كل هؤلاء الذين يفكرون في التآمر على سورية لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا إذا لم يكن هناك مناخ مهيأ لهذا الاحتقان الذي رأيناه» وأوضح حبش «عندما ننتج ديموقراطيتنا وننتج حياة سياسية صحيحة وعندما يشعر السوري بكرامته وأنه عندما يتحدث معارضا سينام في بيته ولن يطرق بابه أحد.. عندما يشعر بحريته وكرامته لن يستطيع هذا التآمر الدولي أن يفعل شيئا لأن التضامن والوحدة والوطنية سيكون حراكا طبيعيا في حياة الناس، الخارج هو مرآة لما يجري في الداخل.. منذ ثلاثين عاما يطالب الأكراد بأن يكونوا أوفياء لسورية ولم يكن بيدهم هوية سورية، كيف نطالبهم بأن يكونوا أوفياء للوطن وليست معهم هوية؟!

وعندما صدر مرسوم بمنحهم هويات سورية كانت خطوة صحيحة باتجاه المواطنة والكرامة والحرية».

وقال «لو لم تخرج تلك المراسيم لخرجت مع المتظاهرين». وكشف حبش عن أن ثلث المشاركين هم من الجبهة الوطنية التقدمية وثلث من المستقلين وثلث من المعارضين، وقال هذه القراءة جيدة صحيح أنها لا تعكس الواقع الدستوري في البلد ولكنها تعكس المصلحة الوطنية التي هي فوق كل اعتبار، مشيرا إلى أن عدد المدعوين 220 شخصا.

أما أمين سر مجلس الشعب السوري د.خالد العبود فقال في تصريح لـ «الأنباء»: إن سورية تتعرض لمؤامرة وهناك مواجهة استخباراتية في شوارع المدن السورية وهذا ستثبته الأيام القادمة، وعندما نترفع باتجاه كيف سنحمي الوطن فسنحميه، وإذا دخلنا في أزقة «كيف سنصل إلى السلطة» فسيذهب هذا الوطن وستذهب السلطة.

ودافع العبود عن الفريق الاقتصادي السوري في الحكومة السابقة مشيرا إلى أن الديون السورية تساوي صفرا. وأعرب عبود عن أمله في أن تكون عي مكونات الوطن ما هي اللحظة التي تمر بها البلاد سواء كانت تلك المكونات من السلطة أو المعارضة.

● دمشق ـ هدى العبود